

كرامة الاغتراب

الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

تمكن المحتل السوري منذ العام ١٩٩٠ حين هيمن بقوة الحديد والنار على وطن الأرز من إدراج ملف الاغتراب اللبناني في أولى مخططاته السياسية المدمرة منصبياً واجهات مموهة ودمى مطواعة على سدة الحكم، ومستنسخاً في حاضناته الستالينية طاقم من المافيات والأصوليين المجردين من إنسانيتهم والأخلاق في سبيل تنفيذ فرماناته خاضعين صاغرين.

بدأ هجوم المحتل ودماه المنظم على الاغتراب باستحداث "وزارة المغتربين" في أول حكومة من حكومات "طوائف الطوائف"، كلفت باختراق تجمعات ونوادي المغتربين ومراكز عبادتهم، والهدف زرع التناحر بينهم والنعرات، واللعب على التناقضات، لضرب لبنانيتهم هويةً وجذوراً وتاريخاً، وربطهم بقاطرة منظمات سورية - عروبية مشبوهة. فكانت الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم أولى ضحايا الهجمة الهمجية، فهمشوها وهشموها بتقسيمها إلى جامعات.

تتالت فصول المؤامرة واستمر تنفيذها عبر السفارات اللبنانية والسورية بفريق من الدبلوماسيين المدربين على زنود النظام البعثي، والمتمرسين على عشق الخيانات. لذا تم تنسيق وطيء وانصياح أكيد مع مجموعات الضغط (اللوبيات) العروبية والأصولية واليسارية الاغترابية، من سعودية وغيرها. رغم هذا القحم المستقتل ارتد منهزماً مشروع المحاولات الاخرافية فلم تتحقق الأهداف وفي مهدها خنقت.

اجل، بقي الاغتراب عاصياً على المتآمرين، متمسكاً بعناده اللبناني الأصيل، رافضاً التخلي عن هوية هي عنده فعل إيمان يرفض الكفر والإلحاد، ثم جاء إقرار قانون مسائلة سوريا واستعادة سيادة لبنان الأميركي، وما تبعه من فرض عقوبات على سوريا للعلة علاج، وضربة قاضية على كل محاولات التعريب والتغريب والتهميش والسورنة.

أما مشروع النائب نعمة الله أبي نصر الهادف لإعطاء المغتربين حق انتخاب اثني عشر نائباً اغترابياً مناصفة بين المسلمين والمسيحيين فهو في هذا السياق هرطقة تضاهي كل الهرطقات في مبادئ الدنيا وعقائد الدين.

إن الحق والأمانة والمسؤولية والكرامة الوطنية تفرض علينا طرح الصوت عالياً بوضع الأمر في مساره الصحيح، مع أننا نحترم نوايا أبي نصر، التي هي من حيث المبدأ صادقة، أما من حيث التطبيق فهي أكذوبة.

كما أننا نفهم الخلفية الوطنية لبعض الذين تبنوا المشروع وراحوا يسوقون له في بلاد الانتشار بحماس واندفاع غير مدروسين تنقصهما الرؤية العلمية والعملية للخلل الديموغرافي الذي أصاب لبنان بنتيجة حروب الآخرين على شرائح مجتمعنا. هذه الحروب المستمرة بأشكال مختلفة من تهجير وهجران، وتجنيس ومصادرة أملاك،

وفرز سكاني مذهبي، وتشجيع لثقافة القتل والإجرام، والقمع والإرهاب، والتعصب والأصولية!!

مشروع أبي نصر بهذا الإطار هو وهمي بامتياز، وأداة لترسيخ المشكل الديموغرافي وتجزير مفاعيله. أما خطورته فتكمن في أنه يدغدغ أحاسيس الغالبية العظمى من أهلنا المغتربين الذين لا يتابعون ماجريات الأحداث

في وطنهم الأم عن كذب، وبالتالي تنقصهم الخلفية السياسية، كما أن المشروع المطروح مستحيل التطبيق الميداني والعملي لأسباب منها:

استحالة إيجاد مراكز انتخابية تكون بمتناول كل المغتربين دون تعاون المنظمات الاغترابية الوثيق والتي لا تقصر معظمها حالياً بشرعية الحكم المحكوم في لبنان،

صعوبة تأمين الموظفين الحيايين اللازمين للإشراف على العملية الانتخابية في ظل الوضع المفروض على لبنان من احتلال واختراق للمؤسسات وفساد وفساد وإفكار،

عدم وجود (Data base) جداول بأسماء وعناوينهم المغتربين ولو تقريبية لدى الدولة التي تعمل منذ عام ١٩٩٠ على تغريب المغتربين وإجهاض كل مشروع يهدف لإعطائهم حقوقهم.

انعدام التوازن المذهبي لجهة توزيع الـ ١٢ نائباً مناصفة بين المسلمين والمسيحيين،

صعوبة تفرغ أي مغترب للإقامة في لبنان خلال فترة نيابته،

عدم وجود أي قانون مماثل في العالم.

إن المشكل الديموغرافي الذي حل بلبنان وتسبب بخلل مذهبي ومناطقى خطير يهدد بزوال الكيان الحر والمميز لاسيما إذا اقتلع الوجود المسيحي منه بشكل سافر، ولنا في وضع المسيحيين في دول الجوار مثال ناطق فاضح حيث يعيشون الذمية بين مواطنيهم محرومين من حقوقهم، فيُدفعون إلى الهجران دفعات. من هنا فإن مشروع أبي نصر هو كحجر الطاحون يدور ويبقى مكانه، وكل ماشٍ في ركابه ومسوقٍ له عن جهل أو علم لا فرق، يُعجل في جعل لبنان دولة على شاكلة الدول المسماة عربية.

إن حل المشكل الديموغرافي وصيانة لبنان الموزايبك بتنوعه الاثني والطائفي والحضاري لن يتحقق لا مع بي نصر و لا مع غيره، بل يكمن بإعطاء المغترب اللبناني كامل حقوقه التي ينص عليها الدستور اللبناني، وتكفلها شرعة حقوق الإنسان، وذلك أسوة بالقوانين المرعية في معظم بلدان العالم التي تعطي لمغتربيها وافر حقوقهم في المواطنة من انتخاب وغيره. هذا ولن نذهين إلى البعيد، فالدليل والبرهان في سوريا الجارة بالذات، وفي العراق والجزائر وكندا وأميركا والدول الأوروبية وغيرها الكثير.

كفى العاملين في الشأن العام الاغترابي جهل وسخف وركض وراء السراب، وكفى البعض لحس المبرد والتلذذ بملوحة دمانهم. كفاهم عزفاً منفرداً على أوتار تلتف حول رقاب أهلهم للتهجير، وكفاهم القبول بالفتلت والاسياق وراء مشاريع وهمية، ظاهرها وطني، وباطنها إغائي، لكل ما هو لبنان من هوية وقيم وحقوق وكرامات.